مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: معايير الإفصاح بالقوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية بين التحكم المؤسسي ورقابة المصرف المركزي
اسم الكاتب: د. عصام فهد العربيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3944
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد (1)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (26) No (1) 2004

معايير الإفصاح بالقوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية بين التحكم المؤسسي ورقابة المصرف المركزي

الدكتور عصام فهد العربيد*

(قبل للنشر في 2004/1/10)

□ الملخّص □

تكتسب معايير الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية أهمية خاصة نظرا" لحساسية قطاع المصارف ،حيث يحرص المصرف المركزي على سلامة الوضع المالي للمصارف حتى إذا كان على حساب الإفصاح الكافي، وينصب التحكم المؤسسي على المساهمين ولجان التدقيق وآليات مجالس الإدارة وتوفير أسس اختيار المدراء التنفيذيين الذين يخدمون مصالح المساهمين.

لقد شهدت الاقتصاديات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا انهيار العديد من المصارف التجارية الضخمة نتيجة المبالغة في تضخيم الأرباح وسوء الإفصاح المالي في القوائم المالية لهذه المصارف التجارية، وذلك بسبب سوء التحكم المؤسسي وعدم الالتزام بالسلوك المهني والأخلاقيات المهنية وضعف الرقابة التي يفرضها المصرف المركزي في مثل هذه الحالات.

إن تحقيق الموازنة بين متطلبات الإفصاح ورقابة المصرف المركزي والتحكم المؤسسي يمثل موضوع هذا البحث بحيث نضمن الإفصاح الكافي وتوفير متطلبات التحكم المؤسسي ومتطلبات الرقابة للمصرف المركزي وقد قدم هذا البحث عدة نماذج لمعالجة المشكلة من اليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وخلص البحث إلى عدة نتائج وتوصيات يمكن الأخذ بها كنموذج مناسب للإفصاح والتحكم المؤسسي ورقابة المصرف المركزي

*مدرس في قسم المحاسبة، جامعة تشرين-كلية الاقتصاد- سورية وفي جامعة الزيتونة الأردنية- كلية الاقتصاد-الأردن.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد (1)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (26) No (1) 2004

Disclosure Standards in Financial Statements of Commercial Banks between Corporate Governance and the Control of Central Bank

Dr. Essam Faheid Al Arbied*

(Accepted 10/1/2004)

□ ABSTRACT □

The disclosure Standards of the financial lists, which are specific to commercial banks, gain special importance due to the sensitivity of banking where the central bank makes sure of the safety of the financial status even if it is on the account of sufficient disclosure and the way it controls the contributors, the checking committees and the mechanism of the board and provides the bases of selecting the executive directors that serve the interests of the contributors.

The economics of the United States, Japan, and Germany have witnessed the collapse of several large commercial banks due to the exaggeration in the profits and the wrong financial disclosure of the financial lists of these banks because of the weak control on the side of the government and the existence of no commitment to the career morals and behaviors besides the lack of proper surveillance imposed by the central bank in such cases.

The achievement of the balance between the disclosure needs and the central bank surveillances and the government control is the aim of this research where we guarantee the proper disclosure as well as the needs of government control and the central bank surveillance. This research introduces many patterns to solve this problem taken from Japan, Germany and the United States and reaches many conclusions and recommendations that can be taken as proper basis of application.

***Prof. Assistant Of Accounting Department, Tishreen University. And Al Zytoonah University Of Jordan.**

مقدمة:

يعتمد إعداد القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية على فهم طبيعة نشاطات هذه المصارف وعلى العوامل الخارجية المؤثرة في هذه النشاطات، سواء أكان ذلك على صعيد القوانين والإجراءات المفروضة من المصرف المركزي والمؤثرة في تحديد أسعار الفائدة والسيولة والسقوف الائتمانية أم على صعيد المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تؤثر في تقييم الأصول والخصوم.

وتتبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، وارتباطه الوثيق مع بقية النشاطات الاقتصادية وإسهامه في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي.

ولأن الإفصاح في المصارف التجارية يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للمصارف من خلال إظهار مؤشرات السيولة والربحية والمخاطر. وعلى صعيد المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، يحتاج المدخرون والمستثمرون إلى معلومات موثوقة وقادرة على أن تعكس المؤشرات الرئيسية المطلوب الإفصاح عنها وتقديمها.

وفي مجال الإسهام في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، تخضع المصارف لإشراف المصرف المركزي الذي يهتم بنوعية الإفصاح المطلوب من المصارف التجارية ، ويفرض المعايير التي يراها مناسبة للحفاظ على استقرار المصارف التجارية بالدرجة الأولى.

وتقوم التشريعات المالية في كل دول العالم بتحديد متطلبات الإفصاح في المصارف التجارية وتشجع إدارات المصارف التجارية على تطبيق معايير الإفصاح الصادرة عن المنظمات المحاسبية المحلية والدولية.

ولقد أصبحت الأسواق المالية للمصارف التجارية في وضع المنافسة الشديدة وازدادت دعوات المساهمين التي تطالب المصارف بتقديم القوائم المالية الموثوقة التي تتبنى الشفافية الكاملة، وتطلب من المصارف التجارية تبني ممارسات التحكم المؤسسي، حيث ساهمت الفضائح المالية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم بأكمله بإعادة التأكيد على أهمية التحكم المؤسسي الجيد وممارسات الإفصاح.

وقد أوجدت الفضائح السابقة ما يسمى بالمخاطر المالية الناتجة عن الممارسات الاجتماعية والأدبية وأظهرت قيمة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية .

مشكلة البحث:

تختلف متطلبات الإفصاح في المصارف التجارية عنها في الشركات الصناعية والتجارية بدليل استحواذ معايير الإفصاح في المصارف على اهتمام قليل في السابق ويعود ذلك إلى[1]:

1. إن التنظيم الشديد واشراف المصرف المركزي على قطاع المصارف التجارية سوف يكون على حساب الدور الذي تقوم به آلية الأسواق المالية في تحقيق كل من الكفاءة وأهداف المساهمين والمودعين والمستثمرين.

1 Jack Guttontag and Richard Herring; Disclosure policy and International Banking; Journal of Banking and Finance, March, 1986, pp.76-79.

2. إن الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية محكوم ببعض القيود المتمثلة بعدم تقديم الإفصاح الكامل، عن بعض الامور التي تعطي المستثمرين الانطباع بأن المصرف التجاري يعاني مشكلات مالية وقد يؤثر ذلك في قطاع المصارف التجارية ككل ، ولأن المصارف التجارية تخشى فقدان الثقة بالتعامل مع عملائها على خلاف الوضع في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وينشأ هذا الخوف في الأحوال التي تتميز بعدم التأكد وتركيز المصارف التجارية على الربحية دون الاهتمام بعامل السيولة والمخاطر المالية، الأمر الذي يؤدي إلى احتمال حدوث تأثير سلبي على رؤوس الأموال.

وعندما تكون التزامات هذه المصارف(الودائع والحسابات الجارية بأنواعها) في مجملها بصورة خاصة قصيرة الأجل، فإن المودعين وأصحاب الحسابات الجارية يستجيبون بسرعة عند الإفصاح عن المعلومات غير المرغوب فيها في القوائم المالية.

وقد أثبتت التجربة العملية أن إصدار التشريعات المالية لتنظيم أعمال المصارف التجارية ، وبالتالي لتحقيق الإفصاح الكامل عن المعلومات في القوائم المالية، لم يحل المشكلة، كما أن اعتبار الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية الذي يلحق الضرر بالنظام المصرفي من خلال الاستجابات السريعة للمودعين والمساهمين، أيضاً لم يقدم الحل المقبول، ويتضح ذلك من خلال ما يلي(2):

أ- عدم قدرة المصارف المركزية على منع انهيار مصارف تجارية كثيرة في السنوات الأخيرة، حيث ساد اعتقاد لدى المصارف المركزية بأن الإفصاح الكامل قياساً بالمخاطر المترتبة على ذلك، قد يؤدي إلى فشل هذه المصارف. واستخدمت الرقابة الشديدة على الأسواق المالية كبديل اعتُقد أنه أكثر فائدة قياساً بتنظيم عمليات المصارف التجارية.

ب- تدخل المصارف المركزية وإيجاد صناديق التأمين على الودائع بهدف منع الاستجابات السريعة التي يقوم بها المودعون ودائنو المصارف التجارية.

وقد انعكس الحديث عن متطلبات الإفصاح إلى تعارض مستمر بين المنظمات المحاسبية وبورصة الأوراق المالية من جهة والمصرف المركزي من جهة أخرى، حيث تطلب المنظمات المحاسبية والبورصة إخضاع المصارف التجارية لمتطلبات الإفصاح نفسها المفروضة على الشركات الصناعية والتجارية، بينما يركز المصرف المركزي على الحفاظ على الثقة بالنظام المصرفي ويطلب المعلومات للإشراف على قطاع المصارف التجارية وفقاً لما يراه مناسباً لاحتياجاته.

ولكن التنظيم الشديد الذي يركز على بعض الوظائف دون غيرها قد أضعف التحكم المؤسسي في المصارف التجارية، ويرى البعض أن التحكم المؤسسي في المصارف التجارية يتعلق بالإفصاح، وعلى المصرف المركزي أن يجبر المصارف التجارية على زيادة الإفصاحات ونشر المعلومات في تقارير المصارف التجارية، ولكن هذا يختلف عن اتخاذ قرارات بالاستثمار أو عدم الاستثمار في الأسهم(3).

---

2 Stanley, Shirk; How Much Should the banks Tell investors, Business week, November 10, 1975, pp.107-108.

3 El-Kharouf, Farouk, "corporate governance in banking organizations}, the Arab Bank Review, Vol. 2, No. 1, April, 2000, pp. 20-30.

وتعتبر الحكومة المساهم الرئيسي في معظم المصارف التجارية ولا تتخذ قرارات بالاستثمار أو عدم الاستثمار في هذه المصارف لذلك لا تحتاج للافصاح ولا تطلب أية افصاحات بخلاف تلك التي تقرها قوانين تنظيم المصارف التجارية، من قبل الحكومة نفسها، لذلك كان هناك خلط منتشر بشكل لا يمكن السيطرة عليه بين التنظيم والتحكم المؤسسي.

وينصب التحكم المؤسسي على المساهمين ولجان التدقيق وآليات مجالس الإدارة وتوفير أسس اختيار المدراء التنفيذيين الذين يخدمون مصالح المساهمين.

وبما أن الحكومة لا تزال المستثمر الرئيسي في المصارف التجارية فإن مناقشة موضوع التحكم المؤسسي في المصارف التجارية لا يزال غير مكتمل ولعل هذا البحث يسلط بعض الضوء على هذه المشكلة وكيفية حلها.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من مدى حساسية قطاع المصارف التجارية في الاقتصاد الوطني والتأكيد على ركائز التحكم المؤسسي القوي وهي الإفصاح الكافي في القوائم المالية ووجود الرقابة الداخلية السليمة ، بالإضافة إلى استقلال أعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة والتدقيق وتوفر المساءلة والحياد والشفافية .

حيث ينتاب المستثمرين اليوم شك كبير في الإفصاح المالي في القوائم المالية وذلك بسبب أزمة الثقة بتوفر ركائز التحكم المؤسسي والشفافية لدى ادارات المصارف التجارية. لذلك لابد من تدعيم التحكم المؤسسي في المصارف التجارية من خلال تقوية نظام الرقابة الداخلية وتوفر عنصر الشفافية والمتمثل بتوصيل المعلومات الصحيحة والواضحة لجميع الأطراف التي تستخدم القوائم المالية لاتخاذ القرارات. وطبقا" لذلك يمكن تحديد الركائز الأساسية للتحكم المؤسسي وعلاقته بالإفصاح المطلوب بمايلي :

ا – الإفصاح الكافي (الشفافية) .

ب – المساءلة.

ج – المسؤولية .

د – العدالة .

هـ – الاستقلالية .

هدف البحث :

يتجلى هدف البحث في مسألتين الأولى تبيان مدى أهمية تحقيق الانسجام والتوافق بين الإفصاح في القوائم المالية وتوفير المعلومات للمساهمين والأطراف الأخرى ، وبين التحكم المؤسسي الذي يركز على استمرارية المصارف التجارية بالعمل والثانية التوافق مع إرشادات المصارف المركزية بهذا الخصوص .

وسوف يتم عرض ذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية :

(1) إبراز مفهوم التحكم المؤسسي ودوره في تحقيق استمرارية المصارف التجارية .

(2) تبيان الدور الذي يقوم به الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية .

(3) القيام بدراسة مقارنة لتجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال .

منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كأساس في معالجة المشكلة ، وقد استلزم ذلك استعراض مفهوم التحكم المؤسسي والإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية ، وقد كان من المناسب أن يمهد الباحث لموضوع البحث بالمقدمة والدراسات السابقة .

ومن أجل اكتمال معالجة المشكلة ، قام الباحث بعرض دراسة مقارنة لتجارب كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا في هذا الخصوص وذلك للتوصل إلى بلورة النتائج والتوصيات الخاصة بالإفصاح والتحكم المؤسسي في المصارف التجارية والدور الرقابي للمصارف المركزية .

خطة البحث:

اعتمد الباحث في إنجاز هذا البحث على تقسيمه إلى مايلي:

ا – المقدمة .

ب – الدراسات السابقة .

ج – التحكم المؤسسي.

د – الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية .

هـ – دراسة مقارنة لتجارب كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا .

و – النتائج والتوصيات .

ز – قائمة المراجع .

أولا": الدراسات السابقة :

نظراً لقلة الدراسات في موضوع التحكم المؤسسي والإفصاح في المصارف التجارية اعتمد الباحث على الدراسات السابقة القريبة من موضوع البحث حيث تمت الاستفادة من نتائج الأبحاث السابقة كنقطة بداية لتنفيذ هذا البحث وفيما يلي عرض للدراسات السابقة :

السنة	الكاتب (الباحث)	ملخص البحث
1992	Cadbury(4)	استقلالية لجان المراجعة وعلاقته مع المراجع الخارجي لدعم التحكم المؤسسي في المصارف التجارية.
1994	Aoki(5)	يرجع ظهور مفهوم التحكم المؤسسي إلى عمليات الفساد الإداري والتضليل في الإفصاح.

4 Cadbury, S; Final Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, Financial Reporting Council, London Stock Exchange London, 1992, p.20

5 Aoki, M; The Japanese Firm as a System of Attributes in M. Aoki & R. Dore (Eds), the Japanese Firm: sources of competitive strength. Oxford: Oxford: oxford universkty press. 1994; p.15.

1998	Agnilern[6]	ظهور التحكم المؤسسي كان نتيجة لضعف الثقة لدى المستفيدين من الإفصاح في القوائم المالية.
2000	Roe[7]	أظهرت هذه الدراسة أن التعثر المالي والفساد الإداري يظهر بغياب التحكم المؤسسي والرؤية الاستراتيجية.
2001	Monks[8]	وضحت هذه الدراسة بأن مفهوم التحكم المؤسسي عبارة عن نظام ذاتي للإدارة والتوجيه والرقابة على موارد المصارف التجارية من قبل مجالس إداراتها.
2002	Blair[9]	ركزت الدراسة على أن ظهور التحكم المؤسسي كان سبب فشل العديد من الإدارات في أداء وظائفها وبصورة خاصة اتخاذ القرارات.
2003	Enthony[10]	بينت الدراسة أن فساد الإدارات وعدم الإفصاح الكافي في القوائم المالية يؤدي إلى عدم الاستمرار في أداء الأعمال.

ثانيا": معايير الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية .

اهتمت لجنة المعايير المحاسبية لدولية IASC منذ تأسيسها في عام 1970 بإصدار المعايير المحاسبية الدولية التي تعالج المشكلات المحاسبية في الشركات الصناعية والتجارية. وتستخدم اللجنة جميع الوسائل للوصول إلى:

1- التأكد من أن القوائم المالية المنشورة تتطابق مع المعايير المحاسبية الدولية الصادرة.
2- التأكد من أن مدققي الحسابات يستخدمون هذه المعايير في عملية المراجعة والتدقيق.

وقد كان نصيب المصارف التجارية من المعايير المحاسبية الدولية قليلا"جداً، فبعد أن قدمت اللجنة ثمانية وعشرين معياراً محاسبياً تتعلق بالشركات الصناعية والتجارية، أصدرت في عام 1987 الدليل رقم (29) [11] وموضوعه الإفصاحات في القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية ، ولكن لم يحدد شكل القوائم المالية أي طريقة عرض العناصر داخل القوائم المالية، واعتبر هذا الدليل على أنه مكمل للمعايير التي سبق للجنة المعايير المحاسبية الدولية أن أصدرتها عند معالجة المواضيع المحاسبية في الشركات الصناعية والتجارية.

6 Aguilera, R; Directorship Interlocks in Comparative Perspective: the case of Spain, European Sociological Review, 14, 1998, p.50.
7 Roe, M; Political Preconditions to Separating Ownership from Control, Stanford Law Review, 2000, pp1-15.
8 Monks, R; & Nell, M, Corporate Governance, Blockwell, Business, Massachustes, USA, 2001, pp.21-30.
9 Blair, M. Ownership and Control: Rethinking Corporate Governance for the Twenty-First Century. Washington DC: Brookings Institution Press, 2002, p.25.
10 Enthony, M. Corporate Governance and Responsibility, Wilke University, Wilke- Basse, PA, February 24, 2003, pp.22-30.
11 D. Cairns, Banking on a break with tradition [IASC, S expensure draft: Disclosures in the financial statements of banks, Accountancy, April, 1987, p.32

و عادت لجنة المعايير المحاسبية الدولية وأصدرت عام 1990 المعيار المحاسبي الدولي الثلاثين[12] المخصص للافصاحات في البيانات الخاصة بالمصارف التجارية والمؤسسات المالية المشابهة.

وقد زاد الاهتمام بصورة خاصة بالمصارف التجارية بعد حدوث أزمة الديون الخارجية لدول العالم الثالث وتعثر بعض المصارف الدولية وازدياد المنافسة الشديدة بين المصارف الدولية، مما أدى إلى قيام المصارف المركزية للدول الصناعية والمجموعة الأوربية بالموافقة على تقرير لجنة بازل في عام 1988[13] حيث يقترح هذا التقرير معياراً موحداً لكفاية رأس المال من أجل تقوية واستقرار نظام المصارف التجارية دولياً عن طريق:

1- تبادل المعلومات بين السلطات النقدية دولياً.
2- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف التجارية.
3- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف التجارية.

وقد اقترحت اتفاقية بازل الثانية (2) Basell[14] تخفيض متطلبات كفاية رأس المال في المصارف التجارية مع وجود أنظمة سليمة لإدارة المخاطر.

وتهدف الاتفاقية الثانية للجنة بازل إلى جعل متطلبات رأس المال أكثر حساسية للمخاطر،أي زيادة نسبة كفاية رأس المال ، من خلال دمج عدة مخاطر مثل المخاطر التشغيلية وليس فقط مخاطر السوق ومخاطر الائتمان.

وعلى أن تتم المصادقة على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية من قبل مجلس الإدارة وأن يتم تجسيد إدارة المخاطر في النشاطات اليومية، وعدم التسامح بالإفصاح المضلل Window dressing عند الإفصاح في التقارير السنوية بما أن الشفافية والإفصاح الآن أكثر أهمية من قبل.

ولقد زادت لجنة بازل من متطلبات الإفصاح في المصارف التجارية، وتأكيد مفهوم انتظام السوق ضرورة قيام المساهمين بمساءلة الإدارة ولا يتم ذلك إلا من خلال الإفصاح الإجباري، لأن المساهمين في المصارف التجارية لا يمثلون المصارف التجارية الكبيرة فقط والمجتمع المالي الدولي والمستثمرين بل أيضاً المودعين الأفراد وعددا" كبيرا" من الموظفين.

وفي هذا الصدد اقترحت هيئة بورصة الأوراق المالية SEC أسلوب التنظيم الذاتي داخل مهنة المحاسبة وتسمى "المراجعات الخارجية" Forensic Audits حيث يؤكد Max BaZarman [15] أن السبب الرئيسي للمراجعات أو التدقيق غير الصحيح لا يمكن ردها للفساد الدولي أو الاحتيال المحاسبي وإنما يمكن ردها إلى التحيز المقصود Unconscious bais.

---

12 د. يحيى محمد أبو طالب، "تحليل وتقييم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية دولياً ومحلياً" مؤتمر آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص ص: 27-30.

13 Basle Committee Publications No. 56; Enhancing Corporate Governance in Banking Organization; September, 1999, p.1-20.

14 Basle Committee Publications 41; Basle Committee on Banking Supervision, Basle, September, 2000, p. 10-20.

15 Ari Hyytinen and Tuomas Takalo; Enhancing Bank Transparency: A Re-assessment; Discussion Paper 10; Bank of Finland, Helsinki, August 2000, p.10.

لقد مر أكثر من خمسة شهور على قيام شركة زيروكس[16]، (ما ينطبق هنا على الشركات ينطبق على المصارف التجارية فيما يتعلق بالإفصاح غير الصحيح) ، بدفع مبلغ عشرة ملايين دولار مقابل تسوية سوء الإفصاح في قوائمها المالية لدى هيئة بورصة الأوراق المالية في نيويورك، وها هي تعود الآن لموضوع المساءلة للسبب نفسه وهو سوء الإفصاح المحاسبي الناتج عن قيام المدراء التنفيذيين بتضليل المساهمين بالإفصاحات من أجل الحصول على المكاسب.

ونظراً لأهمية موضوع التحكم المؤسسي والإفصاح عقدت عام 2000[17] قمة جمعت المنظمين وخبراء الصناعة لمناقشة التطورات في موضوع التحكم المؤسسي على المستوى الدولي والوطني.

وأظهرت الأشهر السابقة اهتماماً كبيراً في دعوة المصارف التجارية للمساءلة والمحاسبة بعد انهيار العديد من المصارف التجارية، وازدياد التركيز على كيفية إدارة المصارف التجارية وتوضيح الأهمية الكبيرة لعملية التحكم المؤسسي في تطوير قاعدة واسعة من رأس المال.

وقد ناقشت القمة بالإضافة لموضوع التحكم المؤسسي، موضوع الإفصاح المالي في المصارف التجارية ومقدار الإفصاح وتوقيته والأطراف المستفيدة من الإفصاح من أجل حماية المساهمين وقيمة الأسهم، ومناقشة المسؤولية الاجتماعية والبيئية الملقاة على عاتق المصارف التجارية .

ولكي تلبي المصارف التجارية الشروط المناسبة لتغيرات الأسواق المالية والعولمة، وحتى تصبح مراكز مالية رائدة، يجب على المستثمرين أن يكونوا قادرين على الاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية والمعدة طبقاً للمعايير المحاسبية المقبولة عموماً، ولا بد من وضع هيكل مؤسسي للمراجعة الدائمة لمتطلبات الإفصاح وممارسات التحكم المؤسسي لإبقائها ضمن سياق المعايير الدولية.

ولنأخذ في هذا الصدد تجربة سنغافورة[18] التي عينت وزارة المالية لديها ثلاث لجان من ضمن القطاع الخاص الرائد في البلاد في كانون الأول عام 1999 وهذه اللجان هي لجنة التحكم المؤسسي ولجنة المعايير المحاسبية ومعايير الإفصاح ولجنة صياغة التشريعات والتنظيمات في المصارف التجارية.

وتتمثل مهمة هذه اللجان بالمراجعة الشاملة للمعايير والممارسات ولجعلها مواكبة للتطورات الدولية في مجال المعايير المحاسبية والتحكم المؤسسي، ولا بد من الموازنة بين النظرية والواقع وبين التحرك السريع مقابل التغير البطيء جداً وقد كان هذا الدافع لإحداث مجلس الإفصاح والتحكم المؤسسي الذي يتضمن أعضاء من المصارف التجارية والمنظمات المهنية والمؤسسات الأكاديمية والحكومة، ويوفر المجلس للمساهمين الأساسيين حرية النقاش حول وضع المعايير المحاسبية والتعاون ما بين القطاعين العام والخاص والمراجعة الدائمة لهيكل الإفصاح والتحكم المؤسسي، وتمثلت المسؤوليات الرئيسية للمجلس بالآتي:

1- تحديد المعايير المحاسبية في سنغافورة والتي يطلق عليها معايير الإفصاح المالي وتقترب المعايير المحاسبية في سنغافورة كثيراً من المعايير المحاسبية الدولية وهذا ما أظهرته أحدث الدراسات لـ Selomon Barney في آسيا وبتوحيد المعايير المحاسبية المحلية مع المعايير المحاسبية الدولية تتم مواكبة التطورات

16 David Weil; The benefits and costs of Transparency: A Model of Disclosure Bases Regulation Harvoard University and Boston University, Boston, July, 2002, P.1-10.

17 Dow Jones Newwires; corporate governance and disclosure summit 2002; Monday 7 & Tuesday 8th October 2002, The Radison SAS, Brassels, p.1-10.

18 Singapore, Singapore Banks are moving to improve their corporate governance and standards of transparency. May 10, 2002, p.1-20.

الدولية وتقليل تكاليف انضمام المصارف التجارية الدولية للعمل داخل سنغافورة، وقد أعلن الاتحاد الأوروبي بأنه سوف يلزم المصارف التجارية المقيدة في البورصات الأوربية بتبني المعايير المحاسبية الدولية اعتباراً من عام 2005. وقد أعلنت أيضاً المملكة المتحدة وأستراليا عن خطة لتوحيد معايير المحاسبة مع المعايير المحاسبية الدولية.

2- يقوم المجلس بتقوية هيكل الإفصاح وإعداد التقارير المالية، حيث يراقب المجلس ممارسات الإفصاح للمصارف المقيدة وغير المقيدة في البورصات وتقديم التوصيات للحكومة حول تحسين الممارسات السائدة.

3- يعمل المجلس على تحديث هيكل التحكم المؤسسي للتأكد من بقائه مناسباً ومفيداً من خلال تشجيع المصارف التجارية لتحسين ثقافة التحكم المؤسسي وممارساته.

ولقد أسست المصارف التجارية الكبيرة في سنغافورة مجموعة عمل مؤلفة من مندوب عن السلطات النقدية (MAS) ومستشارين عن القطاع الخاص، لدراسة أفضل ممارسات الإفصاح والتحكم المؤسسي الواجب على المصارف التجارية اتباعها.

وقد قدمت مجموعة العمل توصياتها حول تحسين معايير الإفصاح التي دخلت حيز التطبيق منذ عام 2001 في التقارير السنوية للمصارف التجارية وتتضمن ما يلي[19]:

1- الإفصاح عن إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدراء وللشركات التي تتبع المدراء.

2- يجب على لجان التدقيق أن تفصح عن رأيها حول عدالة التمثيل المالي للقوائم المالية.

3- يجب على لجان التدقيق أن تفصح أنها استلمت ما يفيد استقلال المدققين الخارجيين.

4- على المصارف التجارية أن تفصح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي يتخذها البنك والنشاطات التي ترتب مثل هذه المخاطر.

وقد ركزت مجموعة العمل جهودها في تحسين مستوى التحكم المؤسسي والإفصاح من خلال تطوير وإعادة صياغة الإرشادات ووضع معايير الإفصاح للمصارف التجارية ومراجعة هيكل لجان الإدارة.

وقد عكست التوصيات التعهد الذي تمثل بقيام المصارف التجارية بلعب دور بارز وقيادي في إيجاد معايير التحكم المؤسسي في المنطقة، على أن تأخذ المصارف التجارية وضع المشاركة بالشفافية وتقديم الإفصاحات في الوقت المناسب للمستثمرين والجهات الأخرى. ويوضح التقرير الذي أعدته Standard and poor,s [20] حول الشفافية والإفصاح قيام المصارف التجارية في سنغافورة بدور بارز في هذا المجال على مستوى آسيا، وأوضح التقرير بأن المصرف التجاري المدار بصورة جيدة لديه معايير للافصاح والشفافية بالوقت المناسب بحيث تساعد المساهمين والدائنين والمدراء بالإشراف الفعال على تصرفات الإدارة والأداء المالي والتشغيلي للمصرف التجاري .

بالإضافة إلى أن وجود معايير للافصاح والشفافية قد أدى إلى تقليل تكلفة انتقال الملكية وإزالة الأخطاء عند التنبؤ بالعائدات ومساندة أكبر من قبل المستثمرين.

---

19 I. Bid; P.1-20.

20 Robert M. and others; Finance of Accounting Information and Corprate Governance; University of North Carolina, November, 2000, p.21.

ثالثا": التحكم المؤسسي Corporate Governance

لقد جذب موضوع التحكم المؤسسي الاهتمام الكبير من قبل جميع الأطراف نظراً لأهمية هذا الموضوع من أجل سلامة الأوضاع المالية للمصارف التجارية ورخاء المجتمع، وبصورة عامة يعرّف مفهوم التحكم المؤسسي بعدة طرق لأن هذا الموضوع يغطي العديد من النشاطات وهناك العديد من التعاريف المختلفة[21] والتي تعكس بصورة أساسية مصالح هذه الأطراف في هذا المجال. ويفضل تعريف هذا المفهوم من خلال عرض عدة تعاريف مختلفة وليس تعريفاً واحداً أو اثنين، ولكن قبل القيام بذلك لا بد من البدء بالتعريف السابق للاقتصادي ملتون فريدمان الذي يرى التحكم المؤسسي **بأنه إدارة أعمال المصارف التجارية والمؤسسات الأخرى طبقاً لرغبات الملاك أو المساهمين، أي تحقيق العائدات المجزية للمساهمين وبالوقت نفسه تلبية متطلبات القواعد الرئيسية للمجتمع.**

ويرتكز هذا التعريف على مفهوم اقتصادي لتعظيم القيمة السوقية الذي يشكل أساساً لتعظيم ثروة المساهمين.

ولكن في الوقت الراهن يعتبر تعريف فريدمان ضيق الأفق مع أن هذا التعريف كان أقرب إلى الواقع في السابق، حيث أصبح الأمر الآن يتعلق بمصالح عدد قليل من المساهمين الذين يملكون عددا" كبيرا" من الأسهم بالإضافة للمساهمين الآخرين.

وفيما يلي مراجعة للتعاريف الأخرى السائدة في الواقع العملي برأي أصحابها:

1- طبقاً لبعض الخبراء يشير التحكم المؤسسي إلى **القيام بكل ما هو أفضل لتحسين العلاقات بين المصارف التجارية ومساهميها، وتحسين نوعية المدراء من خارج المصارف التجارية وتشجيع الأفراد على التفكير الاستراتيجي طويل الأجل، والتأكيد على حصول المساهمين على جميع المعلومات التي يطلبونها والإشراف على الإدارة التنفيذية في صالح المساهمين.**

2- عرف خبراء منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OECD[22] التحكم المؤسسي بأنه **النظام المستخدم بإدارة ورقابة وتوجيه أعمال المصارف التجارية، وطبقاً لرأي هؤلاء الخبراء يحدد هيكل التحكم المؤسسي توزيع الحقوق والمسؤوليات بين العديد من المشاركين بإدارة المصارف التجارية مثل مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والمساهمين وملاك الأسهم الآخرين. وتحديد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الخاصة بموضوع أعمال هذه المصارف، ويتم من خلال ذلك وضع أهداف المصرف التجاري وتوفير وسائل تحقيقها والإشراف على الأداء.**

3- وقد عرفه Wollensohn رئيس المصرف الدولي بأنه **العملية التي تهدف إلى تشجيع العدالة المؤسساتية والشفافية والقدرة على المساءلة.**

4- طبقاً لبعض الخبراء الاقتصاديين يمثل التحكم المؤسسي **أحد المجالات الاقتصادية والذي يبحث في كيفية تحقيق الكفاءة في إدارة المصارف التجارية من خلال الهياكل المؤسساتية مثل العقود والتصاميم التنظيمية والتشريعية، وكيفية قيام الملاك بتحفيز أو ضمان قيام المدراء بتحقيق العائدات التنافسية لهم.**

---

21 Forbes Magazine., What Is Corporate Governance? November 26, 2001. pp.1-15

22 The ECGI Website Contains One Of Most Comprehension Lists Of Corporate Governance And Principles In The World 20, January, 2003. pp.1-50

وقد تمثل ذلك ببعض التعاريف الخاصة بموضوع التحكم المؤسسي ولمعرفة جوهر موضوع التحكم المؤسسي لا بد من العودة إلى المنظور التاريخي لهذا المفهوم. حيث ترجع بذور هذا المفهوم إلى فضيحة ووترغيت في الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة للعديد من التحريات المتعاقبة، حيث تمكنت الهيئات التشريعية والقانونية الأمريكية من تحديد أسباب الفشل في أنواع الرقابة المالية في العديد من المصارف التجارية الأمريكية وتحديد الإسهامات السياسية غير المشروعة وتقديم الرشاوى لبعض المسؤولين الحكوميين، وقد أدى ذلك إلى صياغة قانون[23] مكافحة ممارسات الفساد عام 1977 في الولايات المتحدة الأمريكية والذي تضمن قواعد محددة بخصوص إيجاد صياغة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية.

وقد تبع ذلك تقديم اقتراحات من قبل هيئة بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة لتنظيم الإفصاح عن أنواع الرقابة المالية الداخلية، وفي عام 1985 وبعد حدوث عدد من الانهيارات المالية في مجال الادخار والقروض تأسست هيئة تردوي24 Tread way commission وتمثل دورها الأساسي في تحديد الأسباب الرئيسية لسوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية وتقديم التوصيات حول تقليل حدوث ذلك، وتضمن التقرير الذي نشرته الهيئة عام 1987 الحاجة لوجود بيئة رقابية سليمة ولجان للتدقيق تكون مستقلة وتدقيق داخلي موضوعي يدعو لضرورة الإفصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية.

وقد حرض هذا الموضوع على إثارة النقاش الكبير في المملكة المتحدة بعد الفضائح المالية وانهيار المصارف التجارية الذي حدث أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، والذي قاد المساهمين والمصارف التجارية إلى القلق على استثماراتهم.

وقد جعل ذلك الحكومة في المملكة المتحدة تدرك أن التشريعات السائدة والتنظيم الذاتي لا يعملان بصورة جيدة.

وأوجدت هيئة بورصة لندن لجنة Cadburg [25]في أيام عام 1991 وتتضمن هذه اللجنة ممثلين عن مستويات الصناعة البريطانية وتحددت مهمتها بوضع مشروع الممارسات التي تساعد المصارف التجارية في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية من أجل منع حدوث الخسائر الكبيرة في هذه المصارف.

وقد اتفقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مع المصرف الدولي على زيادة التعاون والحوار في مجال التحكم المؤسسي منذ عام 1999[26] وذلك استجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية التحكم المؤسسي، حيث يوجد إجماع دولي على أن التحكم المؤسسي السليم يعتبر قاعدة أساسية لاقتصاد السوق وآلياته وللتطور في الأجل الطويل.

وأصدرت لجنة بازل مذكرة في أيلول [27]1999 تتضمن الدليل الخاص بالتحكم المؤسسي في المصارف التجارية وتشكل هذه المذكرة جزءاً من الجهد المتواصل الذي تقوم به اللجنة لتعزيز إجراءات إدارة المخاطر

23 Anthony Saunders & Ingowolter, Universal Banking In The United States, What Could We Gain? What Could We Loss?, 1994. p.15

24 I. Bid., p. 20.

25.,cadburg, S, final report of the committee on the financial aspects of corporate governance Op, cit.,, p10.

26 The Secretariat, The Global Corporate Governance Forum, The World Bank 18/18 H Street NVV, Washington D.C. p.8.

27, basel committee publication 41 op, cit, pp.1-20.

والإفصاح في المصارف التجارية، وتساعد هذه الإجراءات على تشجيع تبني ممارسات التحكم المؤسسي السليمة، وقد حددت اللجنة العناصر الأساسية لعملية التحكم المؤسسي بالآتي:

1- إيجاد أهداف استراتيجية ومجموعة من القيم المؤسساتية المطلوب تداولها داخل قطاع المصارف التجارية.
2- وضع خطوط واضحة من المسؤولية والقدرة على المساءلة وفرضها داخل قطاع المصارف التجارية.
3- التأكيد على أن أعضاء مجلس الإدارة مؤهلون لوظائفهم ويتفهمون دورهم في التحكم المؤسسي ولا يخضعون لسيطرة الإدارة أو أطراف خارجية.
4- التأكيد على وجود رؤية مناسبة لدى الإدارة العليا.
5- الاستفادة القصوى من عمل المدققين أو المراجعين للحسابات الداخليين أو الخارجيين نظراً للعمل الرقابي الذي يقومون به.

وتشير الأبحاث الميدانية في مجال التحكم المؤسسي إلى أن المصارف التجارية التي تكون فيها حقوق المساهمين قوية ومصانة تكون فيها قيمة المصارف كبيرة وتكون الأرباح كبيرة والخدمات تزداد باطراد بالإضافة إلى الانخفاض بالإنفاق الرأسمالي.

وإن التحرك باتجاه الأشكال الديمقراطية للتحكم المؤسسي من خلال تدعيم وضع الملاك يعتبر هام جداً ليس فقط لخلق القيمة وإنما لجعل المجتمع أكثر حرية.

ويقدم الدليل العملي الموضوعي أهمية التحول من هياكل التحكم، التي يكون فيها المدراء التنفيذيون هم المسيطرون في وضع الخطط والسياسات، ويحصلون على العائدات أكثر بـ (500) مرة من الموظفين داخل المصارف التجارية، إلى الوضع الذي يتوفر فيه أنظمة للمسألة وتشجيع المشاركة في الأجل الطويل، وذلك بإشراف المساهمين والموظفين باتخاذ القرارات في المصارف التجارية، وبذلك يتم خلق الثروة والمنافسة في الأسواق العالمية وحل المشكلات المعقدة التي ظهرت في الألفية الثالثة.

ويركز التحكم المؤسسي على عملية التدقيق التي يقوم بها المدققون الخارجيون على أساس الاختبارات للوصول إلى أدلة الإثبات الخاصة بالمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية وتقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات المتعددة التي يتخذها المدراء وتقييم عرض القوائم المالية بصورتها الكاملة.

وبذلك يمكن للتحكم المؤسسي أن ينمو ويزدهر إذا وجد ضوابط وموازين على تجاوزات الإدارة للانفاق وتبديد الملايين. ويفترض بالإدارة أن تتبع مبادئ الشفافية والقدرة على المحاسبة والتكامل في التعامل مع المساهمين والعملاء، وتعتبر الإدارة مسؤولة عن الحفاظ على السجلات المحاسبية الكافية وأنواع الرقابة الداخلية لحماية الأصول في المصارف التجارية واكتشاف النشاطات غير المشروعة ومنعها.

ولا بد في هذا الصدد من عرض بعض التجارب في المصارف التجارية لبعض الدول الصناعية للوقوف على مفهوم التحكم المؤسسي وعلاقته بالإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية.

رابعا": دراسة مقارنة لنماذج التحكم المؤسسي

في المصارف التجارية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان

يتمثل الاختلاف الكبير بين النموذج الأمريكي للتحكم المؤسسي والنموذج الياباني والألماني في أن شريحة كبيرة من المساهمين في المصارف التجارية الألمانية واليابانية تأخذ دوراً إدارياً فعالاً لتلطيف سوء الاستخدام والإدارة، وبخلاف ذلك يركز النموذج الأمريكي للتحكم المؤسسي القوة والسلطة بيد الإدارة، وبصورة خاصة لدى الإدارة التنفيذية ولهذا السبب لا يتمتع المساهمون في المصارف التجارية الأمريكية بأية قدرات للتأثير على قرارات الإدارة.

ويتميز النموذج الياباني للتحكم المؤسسي بوجود شبكة معقدة من تقنيات الملكية المتداخلة لأسهم المصارف التجارية والمؤسسات الأخرى وهو ما يعرف بـ (Keiretsu)[28] وتعتبر المصارف التجارية اليابانية في مركز الشبكة.

وللمصارف التجارية القدرة في الحصول على مقاعد في مجلس الإدارة في المصارف التابعة لشبكة Keiretsu وبصورة خاصة عندما تصبح التدفقات النقدية غير مستقرة، وتحصل الإدارة على العديد من المكاسب من النموذج الياباني الذي يتمثل بسيطرة المصارف وتداخل الملكية بين المصارف التجارية اليابانية لأن هذا النظام يسمح للإدارة الملزمة بتفادي السيطرة والنموذج الصارم الذي يفرضه سوق السيطرة.

وتلعب المصارف التجارية الألمانية الدولية دوراً كبيراً في التحكم المؤسسي وبصورة أكبر من الدور الذي تلعبه المصارف التجارية اليابانية، ويؤكد المحللون على أن المصارف التجارية الألمانية وإلى حد ما المصارف التجارية اليابانية وعلى خلاف المصارف التجارية الأمريكية تملك القوة والمعلومات والسلطة للإشراف بفعالية على نشاطات الإدارة وعند الضرورة التدخل بالإدارة.

وعلى الرغم من أن المصارف التجارية الألمانية تملك (6%)[29] من أسهم الشركات الألمانية إلا أنها تمارس رقابة فعالة على أغلبية حق التصويت في الجمعيات العمومية للشركات الألمانية.

وبصورة مشابهة للمصارف اليابانية تملك المصارف التجارية الألمانية حصة كبيرة في الشركات نتيجة للقروض التي تقدمها لهذه الشركات، حيث تقترض الشركات اليابانية والألمانية حوالي (4.20) دولار من المصارف التجارية مقابل (دولار) واحد تحصل عليه هذه الشركات من أسواق رأس المال، بينما تقترض الشركات الأمريكية (0.85) دولار من المصارف التجارية مقابل (دولار) واحد تحصل عليه من أسواق رأس المال.

ولذلك إن الدور البارز الذي تلعبه المصارف التجارية الألمانية واليابانية يخلق تعارضات واضحة بين المصارف التجارية المساهم الأكبر وباقي المساهمين في الشركات، وبذلك تستطيع هذه المصارف ممارسة الدور الإشرافي والرقابي على استعمال الأموال المقترضة من قبل الشركات. ونظراً لهذه القدرة الإشرافية فإن المصارف التجارية الألمانية واليابانية تلعب دوراً بارزاً في اقتصاديات هاتين الدولتين.

1 – مضامين التحكم المؤسسي الأمريكي[30]:

28 Accounting change urged to help Japan's Banks, January 17, 1999, www.fawpir.com, pp.1-15.
29 Klaus J. Hopt and others., comparative corporate governance- the state of the Art and Emerging Research., economics department, university of Hamburg., 1998., pp.20-30.

إن التحليل السابق لا يعني بالضرورة أن النظام الأمريكي في التحكم المؤسسي يعتبر أفضل من النموذج الألماني والياباني، حيث هناك مبالغة في الفوائد الناجمة عن اتباع النموذج الألماني والياباني بصورة خاصة في جانب التكاليف، المتمثلة في زيادة النفور من المخاطر والتي تكبح عملية الابتكار بالإضافة إلى وجود أسواق رأسمالية غير متطورة ولا تتوفر فيها السيولة الكافية.

ولكن بما أن نظام الرقابة الذي تسيطر عليه المصارف التجارية في ألمانيا واليابان يعتبر عاليا" جداً فإن النظام الرقابي الأمريكي بالمقابل منخفض جداً ويدل على ذلك الاستنتاجات الآتية:

1- قد يجبر النظام الأمريكي المصارف التجارية على تبني المشروعات ذات المخاطر الكبيرة لأن المصارف التجارية الضعيفة في أمريكا غير قادرة على الإشراف والرقابة على زيادة المخاطر بصورة فعالة.

2- إن معظم القواعد في الولايات المتحدة تحد من قدرة المصارف التجارية على الإشراف والرقابة على المقترضين.

3- تعتبر قوى السوق في الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على تنظيم الإدارة وتحسين التحكم المؤسسي، وإن السياسات السائدة ساعدت على تقليل دور السوق في الرقابة المؤسساتية.

لذلك إن المشكلة الأمريكية في التحكم المؤسسي لا تعود فقط لضعف تركيز حصص الأسهم وقوة المصارف التجارية، وإنما تعود أيضاً إلى رغبة المحاكم الأمريكية بعدم فرض القواعد التعاقدية التي يتفق عليها المقترضون مع المصارف التجارية ورغبه المشرع في وضع العراقيل القانونية للحرية والسوق الكفؤة من أجل الرقابة المؤسساتية.

2 - الوضع الراهن للنظرية اليابانية في التحكم المؤسسي[31]:

تغير نموذج التحكم المؤسسي الياباني منذ التراجع الاقتصادي الأخير حيث يشبه الاتجاه الجديد النموذج الأمريكي الذي يركز على المدراء التنفيذيين بصفتهم السلطة المركزية في المصارف التجارية ولجان مجالس الإدارة في هذه المصارف ، التي تشرف على أداء المدراء التنفيذيين، وتهدف اليابان من ذلك إلى تحقيق الكفاءة والشفافية لإدارة البنوك التجارية المتعددة.

وطبقاً للنموذج الجديد على الإدارة اختيار لجان للإشراف على التنفيذ، تحل محل نظام التدقيق الداخلي، وهو شكل جديد من إعادة الهيكلة.

ويتجه الإصلاح في التحكم المؤسسي في عدة اتجاهات ابتداءً من تعديل التشريعات التجارية المتعلقة بالتحكم المؤسسي والتركيز على الوظائف التي يقوم بها المدققون في المصارف التجارية والاتجاه الآخر تعزيز وظيفة الإشراف التي يقوم بها مجلس الإدارة. ويتضمن القانون الجديد الصادر في 5 كانون الثاني 2001 في اليابان والخاص بتعزيز وظيفة مدققي الحسابات من حيث:

1- يجعل القانون الجديد عمل المدققين مرتبطاً مع عمل مجلس الإدارة بحيث تتم عملية المشاركة بين الطرفين.

---

30 Dr. Mark Latham., Corporate Governance: New Ideas For The USA And Asia, A Seminar Of Department Of Finance And Accounting, NUS Business Schools, Friday, 7 February, 2003. pp.1-30.

31 Waseda university school of economics faculty fellow corporate governance Japan., RIETI, September 2, 2003, pp.1-50.

2- زيادة عدد المدققين الخارجيين للمصارف التجارية وتعزيز مؤهلات المدققين، باشتراط عدم جواز أن يقوم المدقق بمهمة كعضو في مجلس إدارة المصرف أو أن يكون موظفا" في أي قسم من أقسام المصرف التجاري أو فروعه.
3- توسيع الشروط المطلوبة لعمل مدققي الحسابات.
4- منح المدققين صلاحية التعبير عن رأيهم عند استقالتهم من عملهم.
5- منح مجلس المدققين صلاحية المصادقة أو اقتراح المدققين الجدد.

وعند اتباع هذا القانون فإن ذلك يعزز التحكم المؤسسي من خلال تعزيز وضع وسلطة مدققي الحسابات.

ومن أجل تأكيد المرونة والكفاءة بالإدارة، لا بد من جعل السلطة والمسؤولية لدى الإدارة التنفيذية في المصارف التجارية التي اختارت لجان الإشراف، ولمراجعة السلطة الممنوحة للمدير التنفيذي لا بد من توسيع وظيفة الإشراف لإيجاد لجان تضم بمعظمها مدراء مستقلين وجدوى ذلك توفير القدرة لدى مجلس الإدارة لعزل المدير التنفيذي من عمله في حالات الأزمات. وطبقاً لذلك إن كلا النظامين، نظام اللجان المؤلفة من المدراء المستقلين ونظام المدراء التنفيذيين الذين يملكون السلطة والمسؤولية يكملان بعضهما البعض.

وطبقاً للبنية الجديدة للتحكم المؤسسي لا بد من إيجاد هذه اللجان الجديدة وهي:

أ. لجنة التدقيق Auditing committee.
ب. لجنة التعيين Nominating committee.
ج. لجنة التعويض Compensation committee.

وتتمثل المهام الموكلة إلى لجنة التدقيق بالإشراف على المدراء التنفيذيين بأسلوب عادل وسليم يتناسب مع سياسة الإدارة الرئيسية ويلائم خطط الإدارة طويلة الأجل التي يتبناها مجلس الإدارة.

وتقوم لجنة التعيين بتقديم الاقتراحات المتعلقة باختيار وعزل المدراء في المصارف التجارية ويتم ذلك ضمن اجتماعات المساهمين، ولمجلس الإدارة السلطة في تعيين المدراء التنفيذيين وعزلهم. وتقوم لجنة التعويضات بوضع مقدار التعويض لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة ولكل مدير تنفيذي.

ويخول لهيئة المساهمين، وهي أعلى سلطة لاتخاذ القرارات، السلطة لانتخاب المدراء الذين يتولون إدارة المصارف التجارية، وله الحق بانتخاب لجنة المدققين التي تعتبر مستقلة عن مجلس المدراء وتخدم هذه اللجنة بهيئة إشراف للتأكد من أن المدراء المعينين لا يديرون المصرف التجاري بطريقة يتدخلون من خلالها بأرباح المساهمين.

وبما أن معظم المدققين معينون من خارج المصارف التجارية ويتمتعون باستقلال كبير، فإنهم سوف يحذون حذو مدراء المصارف التجارية المستقلين، المعينين من خارج المصارف التجارية، ومن حيث الشروط القانونية يعرّف المدراء المستقلين **بأنهم المدراء الذين ينفذون العمليات في المصارف التجارية الكبيرة، والذين لن يقوموا بعمل المدراء سابقاً في المصرف التجاري المعني أو فروعه ولا عمل المدراء التنفيذيين في البنك التجاري المعني أو فروعه.**

وبالإضافة لإعادة هيكلة مجالس الإدارة في المصارف التجارية، يتم التركيز على إعادة هيكلة نظام تعويض المدراء أو أعضاء مجلس الإدارة.

وهناك اتجاه حالي يمنح رواتب ثابتة بالإضافة إلى المكافآت الممنوحة على أساس الأداء بحيث يتم منح المكافآت بالارتباط مع تحقيق الأهداف.

ومن ضمن أساليب التشجيع خيارات الأسهم Stock Options والهدف منها تحقيق نوع من المساواة في المصالح بين المساهمين والمدراء التنفيذيين بالارتباط مع أداء المصارف التجارية. وبتقديم هذا الأسلوب بدأت اليابان في مواجهة العديد من المشكلات بهذا الخصوص حيث تسمح خيارات الأسهم لمستلمي هذه الخيارات بتقليل المخاطر من خلال عدم استخدام الخيارات في أوقات المخاطر، عندما يتدهور المصرف التجاري أو تنخفض أسعار أسهمه، وبما أن هدف هذه الخيارات تعظيم أرباح المساهمين وتحقيق الموازنة بين أسهم المساهمين وأسهم المدراء التنفيذيين، لذلك لا بد من التعويض على أساس الأسهم الفورية أو الجاهزة للتسليم Spot Shares.

ولقد حدث تطور مطرد في الإفصاح عن تعويضات المدراء التنفيذيين، على الرغم من أن تعويضات المدراء تخضع لنقاشات الجمعية العامة للمساهمين، وقد كان من الصعب تحديد مبالغ إجمالية كتعويضات للمدراء الأفراد في ظل الصيغة السابقة.

وفي أغلب الحالات لا يتم الإعلان عن المعلومات الخاصة بتعويضات المدراء، ومن جهة أخرى لدى الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق آخر بهذا الصدد حيث تعلن عن تعويضات الخمسة الأوائل من المدراء التنفيذيين وبذلك تختلف عن البيانات التي تتعرض لانتقادات شديدة بهذا الخصوص، ومن حيث المبالغة في مرتبات المدراء أظهر Rokesh Khurana [32] في بحثه عام 2002، أنه في عام 1960 حقق المدراء التنفيذيون بمعدل مرتبين مقابل مرتب الرئيس الأمريكي السابق أيزنهور والآن يحقق المدراء التنفيذيون أكثر من /60/ مرة من مرتب الرئيس الأمريكي دبليو بوش طبقاً لدراسةRokesh. وتظع اليابان هياكل المصارف التجارية المتعددة موضوع التحكم المؤسسي بين أيدي القائمين على إدارة البورصة، حيث أصبحت آلية عملها تمثل بعداً اقتصادياً جديداً في اليابان.

ويستخدم المستثمرون اليوم هيكل المصرف التجاري كأحد الاعتبارات المهمة لتحديد إمكانية الاستثمار في هذا المصرف من عدمه. وإن أحد خيارات المنافسة المطروحة اليوم هو التركيز على ما يهم المستثمرين بالدرجة الأولى.

لذلك قامت المجموعة اليابانية للبحث في مؤشرات التحكم المؤسسي بمسح من الفترة الممتدة بين آذار 2002–أيار 2002[33] لدى المصارف التجارية المسجلة في بورصة طوكيو وقد حصلت على /159/ رداً على الاستفسارات الموجهة واستخدمت هذه الردود في تطوير مؤشر (JCG) الذي يقيس مدى التزام المصرف التجاري بنموذج التحكم المؤسسي الذي حددته المبادئ المعدلة للتحكم المؤسسي في اليابان في تشرين الثاني 2002.[34]

وإن الاختلاف الكبير بين نظام التحكم المؤسسي في ألمانيا والولايات المتحدة لا يتمثل بالنفوذ الذي تمارسه المصارف التجارية، بل بالدور المختلف الذي تلعبه الأسواق الرأسمالية (البورصات) ومجالس إدارات هذه المصارف.

---

32 WWW.Yahoo.Com/ Corporate Governance And Disclosure In Banks. Pp.15-20.

33 Yanai Hiroyuki, Re-Examing Corporate Governance In Japan, Current State Of Japan's Corporate Governance Theory, Journal, Mar./Apr 2003. pp.1-30

34 Yashihiko Miyauchi, Japan Corporate Governance Forum Chairperson, Japan Corporate Governance Committee, October 26, 2001. pp. 1-10.

وقد بدأت المصارف التجارية الألمانية بتقليل دورها في التحكم المؤسسي وبصورة خاصة فيما يتعلق بامتلاك الأسهم والتمثيل في المجالس الاستشارية.

ويرى الباحث أن الأفكار الجديدة المتعلقة بموضوع التحكم المؤسسي في المصارف التجارية تمثل جزءاً من التفكير السائد لتحسين سياسة التحكم المؤسسي وهي نتاج النقاش الدائر بين الأكاديميين والإداريين وأن التحكم الجيد سوف يخلق المصرف التجاري الجيد ويشجع المنافسة في قطاع المصارف التجارية وبصورة أساسية المصارف التجارية الخاصة والأجنبية، ويوفر الإشراف الفعال على المصارف التجارية والهيكل القانوني والتنظيمي ويحتاج ذلك إلى وضع الأنظمة المحاسبية في المصارف التجارية وشبكات المعلومات وتأهيل وتدريب موظفي المصارف التجارية والتأكد من عدم خضوع قطاع المصارف التجارية للتأثير السياسي.

النتائج:

تعتبر المصارف التجارية قطاعاً منظماً على نطاق واسع ومن السهل إرباك هذا التنظيم أو التشويش عليه من خلال التحكم المؤسسي، وتمثل السوق والآليات الداخلية للتحكم المؤسسي وسيلتين تجبران الإدارات كي تصبح فعالة وكفوءة وتزيد من قيمة الأسهم. وللتنظيم أغراض مختلفة فهو يهدف إلى حماية المودع والمستهلك وللتأكيد على الاستقرار المالي، وغالباً ما يقيد التنظيم في المصارف التجارية عملية تحويل الملكية ويجعل السوق المصرفية غير فعالة، لذلك تعتبر الآليات الداخلية الوسائل الرئيسية للتحكم المؤسسي في المصارف التجارية.

ويؤثر الإفصاح أيضاً في مصداقية المصارف التجارية وتتأثر عملية استخدام المعلومات من قبل المساهمين للإشراف على المصارف التجارية، لذلك يميل المساهمون بالتفاعل بالاتجاه السلبي وبالمقابل تكون مجالس الإدارة غير فعالة بالتأكيد على التحكم الجيد.

ومع أن المصارف التجارية تمول الشركات التي تحدد الهواء الذي نتنفسه ونوعية المياه التي نشربها وحتى المكان الذي نعيش فيه ولكن لغاية الآن لم يتم إخضاعها للمساءلة من قبل أي فرد.

ويقدم مفهوم التحكم المؤسسي الحل الأمثل في هذا الصدد حيث يدعو إلى التعاون بين الأطراف الرئيسية الفاعلة في عملية التحكم وهي المساهمين ولجان التدقيق ومجالس الإدارة، ونظراً للأهمية الكبيرة لموضوع التحكم المؤسسي قامت العديد من المنظمات والهيئات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمصرف الدولي ولجنة بازل بتوضيح هذا المفهوم وتحديد مبادئه وسبل تطبيقه في االمصارف التجارية المتعددة من خلال الآتي:

1- إيجاد أهداف استراتيجية ومجموعة من القيم المؤسساتية المطلوب تداولها داخل قطاع المصارف التجارية.
2- تحديد الخطوط الواضحة للمسؤولية والقدرة على المساءلة وفرضها داخل قطاع المصارف التجارية.
3- تأكيد المؤهلات الفنية والإدارية لمجالس الإدارة ودورها في التحكم المؤسسي.
4- ضرورة الاستفادة القصوى من عمل المدققين الخارجيين والداخليين نظراً للعمل الرقابي الذي يقومون به.
5- التأكيد على ضرورة وجود ثلاث لجان في التحكم المؤسسي الأولى للتدقيق والثانية للتعيين والثالثة للتعويض.
6- تحديد المعايير المحاسبية المناسبة لقطاع المصارف التجارية.

التوصيات:

في ضوء ما ورد في البحث ونتائجه يوصي الباحث بما يلي:

أولاً– في مجال الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف:

1- مساهمة كل من الهيئات المحاسبية والمصرف المركزي وهيئات البورصات في تحديد متطلبات الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف .

2- تدعيم استقلال مدققي الحسابات الخارجيين باعتبارها تعمل على تحقيق الإفصاح المطلوب.

3- ضرورة وجود تقرير للمساءلة يلحق بالقوائم المالية السنوية بحيث يبين التأثيرات على المجتمع والمودعين والمستهلكين.

4- ضرورة الإفصاح عن تعويضات المدراء حسب مستوياتهم كي يتسنى للأطراف الأخرى الوقوف على حقيقة هذه التعويضات.

ثانياً–في مجال التحكم المؤسسي في المصارف:

1- تغيير هياكل التحكم المؤسسي القائمة وإحداث لجنة للتدقيق ولجنة للتعيين ولجنة أخرى للتعويض.

2- تعزيز الدور الذي تقوم به شركات التأمين على الودائع في المصارف.

3- إحداث وكالات مهنية مستقلة يدفع أجرها من أموال المصارف والشركات تقوم بتقديم النصائح للمساهمين حول كيفية التصويت طبقاً لعدد الأسهم المملوكة.

4- التأكيد على أن أساليب التعويض تنسجم مع القيم الأخلاقية وبنية الرقابة الداخلية والأهداف الاستراتيجية في المصارف.

5- تطبيق الشروط التي حددتها لجنة بازل بخصوص مدى كفابة رأس المال في المصارف التجارية .

ثالثا" – فيما يتعلق باشراف المصرف المركزي :

1 – الزام قسم الاشراف في المصارف المركزية بالمشاركة بأعداد وتطوير مؤشرات ومعايير جديدة للافصاح في المصارف التجارية .

2 – وضع ضوابط تمنع سيطرة بعض المساهمين على رؤوس أموال المصارف التجارية والاخلال بالتحكم المؤسسي ومصالح المساهمين الباقيين والمودعين .

3 – مساعدة المصارف التجارية المتعثرة من خلال الاقراض السريع لأن انهيار أي مصرف تجاري قد يؤثر بانهيار مصارف تجارية أخرى نظرا" لأزمة الثقة التي تنشأ في مثل هذه المواقف بين المودعين وادارات المصارف التجارية.

المراجع:

.....

المراجع باللغة العربية

1. د. يحيى محمد أبو طالب، "تحليل وتقييم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية دولياً ومحلياً" مؤتمر آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992

المراجع باللغة الإنكليزية (دوريات)

1-Jack Guttontag and Richard Herring; Disclosure policy and International Banking; Journal of Banking and Finance, March, 1986,

2-Stanley, Shirk; How Much Should the banks Tell investors, Business week, November 10, 1975,

3-El-Kharouf, Farouk, "corporate governance in banking organizations}, the Arab Bank Review, Vol. 2, No. 1, April, 2000.

4-Aguilera, R; Directorship Interlocks in Comparative Perspective: the case of Spain, European Sociological Review, 14, 1998,

5-Roe, M; Political Preconditions to Separating Ownership from Control, Stanford Law Review, 2000,

6-Monks, R; & Nell, M, Corporate Governance, Blockwell, Business, Massachustes, USA, 2001,

7-Yanai Hiroyuki, Re-Examing Corporate Governance In Japan, Current State Of Japan's Corporate Governance Theory, Journal, Mar./Apr 2003.

النشرات والتقارير باللغة الإنكليزية

1-Aoki, M; The Japanese Firm as a System of Attributes in M. Aoki & R. Dore (Eds), the Japanese Firm: sources of competitive strength. Oxford: Oxford: oxford universkty press. 1994;

2-Blair, M. Ownership and Control: Rethinking Corporate Governance for the Twenty-First Century. Washington DC: Brookings Institution Press, 2002,

3-Enthony, M. Corporate Governance and Responsibility, Wilke University, Wilke-Basse, PA, February 24, 2003,

4-D. Cairns, Banking on a break with tradition [IASC, S expensure draft: Disclosures in the financial statements of banks, Accountancy, April, 1987,

5-Basle Committee Publications No. 56; Enhancing Corporate Governance in Banking Organization; September, 1999,

6-Basle Committee Publications 41; Basle Committee on Banking Supervision, Basle, September, 2000,

7-Ari Hyytinen and Tuomas Takalo; Enhancing Bank Transparency: A Re-assessment; Discussion Paper 10; Bank of Finland, Helsinki, August 2000,

8-David Weil; The benefits and costs of Transparency: A Model of Disclosure Bases Regulation Harvoard University and Boston University, Boston, July, 2002,

9-Dow Jones Newwires; corporate governance and disclosure summit 2002; Monday 7 & Tuesday 8th October 2002, The Radison SAS, Brassels,

10-Singapore, Singapore Banks are moving to improve their corporate governance and standards of transparency. May 10, 2002

11-Robert M. and others; Finance of Accounting Information and Corprate Governance; University of North Carolina, November, 2000,

12-Forbes Magazine., What Is Corporate Governance? November 26, 2001.

13-The ECGI Website Contains One Of Most Comprehension Lists Of Corporate Governance And Principles In The World 20, January, 2003.

14-Anthony Saunders & Ingowolter, Universal Banking In The United States, What Could We Gain? What Could We Loss?, 1994.

15-The Secretariat, The Global Corporate Governance Forum, The World Bank 18/18 H Street NVV, Washington D.C.

16-op, cit, basel committee publication 41,

17-Klaus J. Hopt and others., comparative corporate governance- the state of the Art and Emerging Research., economics department, university of Hamburg., 1998.,

18-Dr. Mark Latham., Corporate Governance: New Ideas For The USA And Asia, A Seminar Of Department Of Finance And Accounting, NUS Business Schools, Friday, 7 February, 2003.

19-Waseda university school of economics faculty fellow corporate governance Japan., RIETI, September 2, 2003,

20-Yanai Hiroyuki, Re-Examing Corporate Governance In Japan, Current State Of Japan's Corporate Governance Theory, Journal, Mar./Apr 2003.

21-Yashihiko Miyauchi, Japan Corporate Governance Forum Chairperson, Japan Corporate Governance Committee, October 26, 2001.

مواقع الانترنت

1-WWW.Yahoo.Com/ Corporate Governance And Disclosure In Banks.

2-Accounting change urged to help Japan's Banks, January 17, 1999, www.fawpir.com,.